

مجلس أوروبا  
سلسلة المعاهدات الأوروبية رقم 189

البروتوكول الإضافي لاتفاقية الجريمة الإلكترونية  
بشأن تجريم الأفعال ذات الطبيعة العنصرية وكرهية الأجانب  
التي ترتكب عن طريق أنظمة الكمبيوتر

ستراسبورج  
2003/1/28

إن الدول أعضاء المجلس الأوروبي والدول الأخرى الأطراف فى اتفاقية الجريمة الإلكترونية التى افتتحت للتوقيع فى بودابست فى 23 نوفمبر 2001 ، الموقعين على هذه الوثيقة ؛

إذ يأخذون فى الاعتبار أن هدف مجلس أوروبا هو تحقيق وحدة أكبر بين أعضائه ؛

وإذ ينادون بأن كافة البشر ولدوا أحراراً ومتساوون فى الكرامة والحقوق ؛

وإذ يشددون على الحاجة إلى تحقيق كافة حقوق الإنسان التى شملتها الوثائق الأوروبية والدولية الأخرى دون أى تمييز أو تفریق ؛

واقترعاً بأن الأفعال ذات الطبيعة العنصرية وكرهية الأجانب تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وتهديداً لسيادة القانون والاستقرار الديمقراطى ؛

وإذ تضع فى الاعتبار أن القانون المحلى والدولى فى حاجة إلى توفير استجابات قانونية ملائمة تجاه الدعاية ذات الطبيعة العنصرية وكرهية الأجانب التى ترتكب من خلال أنظمة الكمبيوتر ؛

وإذ تعى حقيقة أن الدعاية لمثل هذه الأفعال تكون فى الغالب خاضعة للتجريم فى التشريعات الوطنية ؛

وبعد النظر فى اتفاقية الجريمة الإلكترونية التى تنص على وسائل حديثة ومرنة للتعاون الدولى ، واقترعاً بالحاجة إلى التوفيق بين النصوص القانونية الجوهرية التى تتعلق بمحاربة الدعاية العنصرية وكرهية الأجانب ؛

وإدراكاً بأن أنظمة الكمبيوتر تقدم وسائل غير مسبوقة فى تسهيل حرية التعبير والاتصال حول العالم ؛

واعترافاً بأن حرية التعبير تشكل أحد الأسس الجوهرية للمجتمع الديمقراطى ، وأحد الشروط الأساسية لتقدمه وتنمية كافة أفراده ؛

واهتماماً - من ناحية أخرى - بخطورة إساءة استخدام أنظمة الكمبيوتر فى نشر الدعاية العنصرية وكرهية الأجانب ؛

وإدراكاً بالحاجة إلى ضمان توازن سليم بين حرية التعبير ومحاربة فعالة للأفعال ذات الطبيعة العنصرية وكرهية الأجانب ؛

واقتراراً بأن هذا البروتوكول ليس المقصود منه التأثير على المبادئ القائمة التى تتعلق بحرية التعبير فى الأنظمة القانونية الوطنية ؛

وإذ تضع فى الاعتبار الوثائق القانونية الدولية ذات الصلة فى هذا المجال ، وعلى وجه الخصوص اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبروتوكولها رقم 12 بشأن الحظر العام للتمييز ، واتفاقيات مجلس أوروبا القائمة بشأن التعاون فى المجال الجنائى ؛ وعلى وجه الخصوص اتفاقية الجريمة الإلكترونية ، والاتفاقية الدولية للأمم المتحدة بشأن إزالة كافة أشكال التمييز العنصرى بتاريخ 21 ديسمبر 1965 ، والعمل المشترك للاتحاد الأوروبى بتاريخ 15 يوليو 1996 الذى أقره المجلس على أساس المادة (K.3) من اتفاقية الاتحاد الأوروبى بشأن العمل على محاربة العنصرية وكرهية الأجانب ؛

وترحيباً بالتطورات الأخيرة التى تزيد إلى مدى أبعد التفاهم والتعاون الدوليين فى مكافحة الجريمة الإلكترونية والتمييز وكرهية الأجانب ؛

وإذ تضع فى الاعتبار خطة العمل التى أقرها رؤساء دول وحكومات مجلس أوروبا بمناسبة انعقاد قمتهم الثانية (استراسبورج ، 10-11 أكتوبر 1997) لبحث الاستجابات العامة لتطورات التكنولوجيات الجديدة التى تقوم على معايير وقيم مجلس أوروبا ؛

اتفقت على ما يلى :

## الفصل الأول

### أحكام عامة

#### مادة 1

##### الغرض

إن الغرض من هذا البروتوكول هو استكمال - فيما بين أطراف البروتوكول - نصوص الاتفاقية بشأن الجريمة الإلكترونية التي افتتحت للتوقيع فى بودابست فى 23 نوفمبر 2001 (ويشار إليها فى هذه الوثيقة بـ "الاتفاقية") وذلك فيما يتعلق بتجريم الأفعال ذات الطبيعة العنصرية وكرهية الأجانب التى ترتكب من خلال أنظمة الكمبيوتر.

#### مادة 2

##### التعريفات

#### 1 لأغراض هذا البروتوكول

"المواد التى تتعلق بالعنصرية وكرهية " تعنى أى مواد كتابية أو أى صورة أو عروض تقديمية أخرى للأفكار أو النظريات التى تنادى أو تشجع أو تحث على الكراهية أو التمييز أو العنف ضد أى فرد ، أو مجموعة من الأفراد على أساس من الجنس ، أو اللون ، أو السلالة ، أو الأصل القومى أو الإثنى ، وكذلك الديانة إذا استخدمت كستار لأى من هذه العوامل.

2 تفسر المصطلحات والتعبيرات المستخدمة فى هذا البروتوكول بنفس طريقة تفسيرها بموجب الاتفاقية.

## الفصل الثانى

### الإجراءات الواجب اتخاذها على المستوى المحلى

#### مادة 3

نشر المواد التى تتعلق بالعنصرية وكرهية الأجانب عبر أنظمة الكمبيوتر

1 تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية و تدابير أخرى لتجريم الفعل التالي في قانونها الوطني، إذا ما ارتكب عمداً، و بغير حق: توزيع أو إتاحة - بشكل أو بآخر - المواد التي تتعلق بالعنصرية وكرهية الأجانب على الجمهور عبر أنظمة الكمبيوتر.

2 يجوز لأي طرف الاحتفاظ بالحق في عدم ربط المسؤولية الجنائية بالسلوك كما هو معرف في الفقرة 1 من هذه المادة إذا كانت المواد - كما هي معرفة في المادة 2 - الفقرة 1 - تنادى أو تشجع أو تحث على التمييز الذي لا يرتبط بالكرهية أو العنف - بشرط أن تتوافر تدابير أخرى فعالة.

3 يجوز لأي طرف - بغض النظر عن الفقرة 2 من هذه المادة - الاحتفاظ بالحق في عدم تطبيق الفقرة 1 على تلك الحالات من التمييز العنصرى التي لا يمكن أن يشترط اتخاذ تدابير فعالة بشأنها على النحو المشار إليه في الفقرة 2 المذكورة - وذلك وفقاً للمبادئ المقررة في النظام القانونى المحلى فيما يتعلق بحرية التعبير.

#### مادة 4

التهديد الذى تحركه دوافع التمييز العنصرى وكرهية الأجانب

تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية و تدابير أخرى لتجريم الفعل التالي في قانونها الوطني، إذا ما ارتكب عمداً، و بغير حق: التهديد - عبر نظام كمبيوتر - بارتكاب جريمة جنائية خطيرة كما هي معرفة بموجب قانونه المحلى ؛ (1) أشخاص بسبب انتمائهم لمجموعة متميزة بسبب الجنس ، أو اللون ، أو السلالة ، أو الأصل القومى أو الإثنى - وكذلك الديانة إذا استخدمت كستار لأى من هذه العوامل ؛ أو (2) مجموعة من الأشخاص تتميز بأى من هذه الخصائص.

#### مادة 5

الإهانة التى تحركها دوافع التمييز العنصرى وكرهية الأجانب

1 تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية و تدابير أخرى لتجريم الفعل التالي في قانونها الوطني، إذا ما ارتكب عمداً، و بغير حق:  
الإهانة علناً - عبر نظام كمبيوتر - (1) لأشخاص بسبب انتمائهم لمجموعة متميزة بسبب الجنس ، أو اللون ، أو السلالة ، أو الأصل القومى أو الإثنى - وكذلك الديانة إذا استخدمت كستار لأى من هذه العوامل ؛ أو (2) لمجموعة من الأشخاص تتميز بأى من هذه الخصائص.

2 يجوز لأى طرف :

(أ) أن يطلب أن يكون للجريمة المشار إليها فى الفقرة 1 من هذه المادة الأثر فى أن يتعرض الشخص أو مجموعة الأشخاص المشار إليهم فى الفقرة 1 للكراهية ، أو الاحتقار ، أو السخرية ؛ أو  
(ب) أن يحتفظ بالحق فى عدم تطبيق الفقرة 1 من هذه المادة - كلياً أو جزئياً.

## مادة 6

انكار ، أو التقليل الجسيم من شأن ، أو الموافقة على ، أو تبرير الإبادة الجماعية ،  
أو الجرائم ضد الإنسانية

1- تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية و تدابير أخرى لتجريم الفعل التالي في قانونها الوطني، إذا ما ارتكب عمداً، و بغير حق:  
توزيع أو إتاحة - بشكل أو بآخر - للجمهور - عبر نظام كمبيوتر - مواد تنكر بشكل جسيم ، أو توافق على ، أو تبرر أفعالاً تشكل إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية كما هى معرفة فى القانون الدولى ، وكما أقرتها القرارات النهائية والملزمة للمحكمة العسكرية الدولية التى أنشئت بموجب اتفاقية لندن بتاريخ 8 أغسطس 1945 ، أو قرارات أى محكمة دولية أخرى أنشئت بموجب وثائق دولية ذات صلة ويقر باختصاصها ذلك الطرف.

2- يجوز لأى طرف :

(أ) أن يطلب أن يكون الانكار ، أو التقليل الجسيم - المشار إليه فى الفقرة 1 من هذه المادة - قد ارتكب بغرض التحريض على الكراهية ، أو التمييز ، أو العنف ضد أى فرد أو

مجموعة من الأفراد ، على أساس من الجنس ، أو اللون ، أو السلالة ، أو الأصل القومى أو الإثنى ، وكذلك الديانة إذا استخدمت كستار لأى من هذه العوامل ، أو خلاف ذلك. (ب) أن يحتفظ بالحق فى عدم تطبيق الفقرة 1 من هذه المادة - كلياً أو جزئياً.

## مادة 7

### المساعدة والتحريض

تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية و تدابير أخرى لتجريم الفعل التالي فى قانونها الوطنى، إذا ما ارتكب عمداً، و بغير حق: المساعدة أو التحريض على ارتكاب أى من الجرائم المحددة بموجب هذا البروتوكول ، بنية ارتكاب مثل هذه الجرائم.

## الفصل الثالث

### العلاقة بين الاتفاقية وهذا البروتوكول

## مادة 8

### العلاقة بين الاتفاقية وهذا البروتوكول

1 تطبيق المواد 1 ، 12 ، 13 ، 22 ، 41 ، 44 ، 45 ، 46 من الاتفاقية - مع ما يلزم من تعديل - على هذا البروتوكول.

2 يقوم الأطراف بتوسيع نطاق تطبيق الإجراءات المعرفة فى المواد من (14) إلى (21) ، والمواد من (23) إلى (35) من الاتفاقية على المواد من (2) إلى (7) من هذا البروتوكول.

## الفصل الرابع

### أحكام نهائية

## مادة 9

التعبير عن الموافقة الواجب الالتزام بها

1 يُفتتح هذا البروتوكول للتوقيع من جانب الدول التي قامت بالتوقيع على الاتفاقية والتي يجوز لها أن تعرب عن موافقتها على الالتزام بـ :  
(أ) التوقيع دون تحفظ بالنسبة للتصديق ، أو القبول ، أو الموافقة ، أو  
(ب) التوقيع بمقتضى التصديق ، أو القبول ، أو الموافقة متبوعاً بالتصديق ، أو القبول ، أو الموافقة.

2 لا يجوز لأي دولة أن توقع على هذا البروتوكول دون تحفظ بالنسبة للتصديق ، أو القبول ، أو الموافقة ، أو أن تودع وثيقة التصديق ، أو القبول ، أو الموافقة ما لم تكن قد أودعت بالفعل ، أو تقوم في آن واحد بإيداع وثيقة التصديق ، أو القبول ، أو الموافقة على الاتفاقية.

3 تُودع وثائق التصديق ، أو القبول ، أو الموافقة لدى الأمانة العامة لمجلس أوروبا.

## مادة 10

### بدء العمل بالبروتوكول

1 يبدأ العمل بهذا البروتوكول في اليوم الأول من الشهر الذي يلي انقضاء فترة ثلاثة أشهر من التاريخ الذي تعبر فيه خمس دول عن موافقتها عن التزامها بالبروتوكول طبقاً لأحكام المادة 9.

2 يبدأ العمل بالبروتوكول - بالنسبة لأي دولة تعبر لاحقاً عن موافقتها على الالتزام به - في اليوم الأول من الشهر الذي يلي انقضاء فترة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعها دون التحفظ بالنسبة للتصديق ، أو القبول ، أو الموافقة أو ، إيداع وثيقة التصديق ، أو القبول ، أو الموافقة الخاصة بها.

## مادة 11

### الانضمام

1 بعد بدء العمل بهذا البروتوكول يجوز لأي دولة انضمت إلى الاتفاقية أن تنضم كذلك إلى البروتوكول.

2 يسرى الانضمام بإيداع وثيقة الانضمام لدى الأمانة العامة لمجلس أوروبا الذى يبدأ العمل به فى اليوم الأول من الشهر الذى يلى انقضاء فترة ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع.

## مادة 12

### التحفظات والإقرارات

1 تكون التحفظات والإقرارات التى تتم من جانب أحد الأطراف على أحد نصوص الاتفاقية واجبة التطبيق كذلك على هذا البروتوكول ، ما لم يعلن ذلك الطرف خلاف ذلك وقت التوقيع أو عندما يودع وثيقة تصديقه ، أو قبوله ، أو موافقته ، أو انضمامه.

2 يجوز لأى طرف - بموجب إخطار خطى يوجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا - وقت التوقيع ، أو عند إيداع وثيقة تصديقه ، أو قبوله ، أو موافقته ، أو انضمامه - أن يعلن أنه يستفيد من التحفظ أو (التحفظات) المنصوص عليها فى المادة 22 - الفقرة 2 ، والمادة 41 - الفقرة 1 من الاتفاقية ؛ بغض النظر عن التنفيذ من جانب ذلك الطرف بموجب الاتفاقية ، ولا يجوز عمل تحفظات أخرى.

3 يجوز لأى دولة - بموجب إخطار خطى يوجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا - وقت التوقيع ، أو عند إيداع وثيقة تصديقه ، أو قبوله ، أو موافقته ، أو انضمامه - أن تعلن أنها تستفيد من امكانية طلب عناصر إضافية كالمقصود عليها فى المادة 5 - الفقرة 2-أ ، والمادة 6 - الفقرة 2-أ من هذا البروتوكول.

## مادة 13

### الحالة وسحب التحفظات

1 يقوم الطرف الذى قدم تحفظاً طبقاً للمادة 12 أعلاه بسحب ذلك التحفظ - كلياً أو جزئياً - بمجرد أن تسمح الظروف بذلك ، ويبدأ العمل بهذا السحب للتحفظ فى تاريخ إيداع إخطار يوجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا ، وإذا ذكر الإخطار أن سحب التحفظ يبدأ العمل به فى تاريخ معين وكان ذلك التاريخ لاحقاً على التاريخ الذى تم فيه استلام الإخطار من جانب الأمانة العامة يبدأ العمل بهذا السحب للتحفظ فى مثل هذا التاريخ اللاحق.

2 يجوز للأمين العام لمجلس أوروبا - دورياً - أن يقوم بالاستفسار لدى الأطراف التي قامت بعمل تحفظ أو أكثر طبقاً للمادة 12 عن احتمالات سحب مثل هذه التحفظات.

#### مادة 14

##### التطبيق الإقليمي

1 يجوز لأي طرف وقت التوقيع أو عند إيداع وثيقة تصديقه ، أو قبوله ، أو موافقته ، أو انضمامه أن يحدد الإقليم أو الأقاليم التي يطبق عليها هذا البروتوكول.

2 يجوز لأي طرف - فى أى تاريخ لاحق - عن طريق إعلان يوجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا - أن يمدد نطاق تطبيق هذا البروتوكول إلى أى إقليم آخر يُحدد فى الإعلان ، وبالنسبة لهذا الإقليم - يبدأ العمل بالبروتوكول فى اليوم الأول من الشهر الذى يلى انقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد تسلّم الإعلان من جانب الأمين العام.

3 يجوز سحب أى إعلان تم تقديمه بموجب الفقرتين السابقتين - فيما يتعلق بأى إقليم محدد فى مثل هذا الإعلان - بموجب إخطار يوجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا ، ويبدأ العمل بسحب الإعلان فى اليوم الأول من الشهر الذى يلى انقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد تاريخ استلام مثل هذا الإخطار من جانب الأمين العام.

#### مادة 15

##### الإنهاء

1 يجوز لأي طرف - فى أى وقت - إنهاء هذا البروتوكول عن طريق إخطار يوجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا.

2 يبدأ مثل هذا الإلغاء فى اليوم الأول من الشهر الذى يلى انقضاء فترة ثلاثة أشهر من تاريخ استلام الإخطار من جانب الأمين العام.

## مادة 16

### الإخطار

يقوم الأمين العام لمجلس أوروبا بإخطار الدول أعضاء مجلس أوروبا والدول غير الأعضاء التي شاركت في انجاز هذا البروتوكول ، وكذلك أى دولة انضمت إليه ، أو تمت دعوتها للانضمام لهذا البروتوكول بـ :

- (أ) أى توقيع ،
- (ب) إيداع أى وثيقة تصديق ، أو قبول ، أو موافقة ، أو انضمام ،
- (ج) أى تاريخ لبدء العمل بهذا البروتوكول طبقاً للمواد 9 ، 10 ، 11 منه ،
- (د) أى تصرف آخر ، أو إخطار ، أو تبليغ يتعلق بهذا البروتوكول.

وإشهاداً على ذلك قام الموقعون أدناه - بصفتهم مخولين بذلك - بالتوقيع على هذا البروتوكول.

تحرر فى استراسبورج فى 28 يناير 2003 - باللغتين الإنجليزية والفرنسية ، وكلا النصين له نفس الحجية - وذلك فى نسخة واحدة تودع فى سجلات مجلس أوروبا ، ويقوم الأمين العام لمجلس أوروبا بإرسال نسخ مصدق عليها إلى كل دولة عضو فى مجلس أوروبا ، وإلى الدول غير الأعضاء التي شاركت فى انجاز البروتوكول ، وإلى أى دولة تمت دعوتها للانضمام إليه.